# ملخص رسالة الدكتوراه باللغة العربية

**عنوان الرسالة**

القوانين والإجراءات الواجبة التغيير بعد اعتماد رؤية المملكة ٢٠٣٠ من اجل جذب الشركات الأجنبية للاستثمار داخل المملكة وتبني أفضل الممارسات والوسائل لتسوية منازعات الاستثمار الأجنبي.

**الأهداف**

تهدف هذه الرسالة إلى تقديم توصيات عامة وكذلك تحدد بشكل عام العديد من القضايا التشريعية والقضائية الهامة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر. والسبب في ذلك هو الرغبة في تسهيل العملية على صانعي القرار والباحثين المستقبليين لتقديم إصلاحات لهذه القضايا. علاوة على ذلك ، لا تستند هذه التوصيات والإصلاحات إلى تحليل الكاتب فحسب ، بل تستند أيضًا إلى إرشادات وتوصيات من المنظمات الدولية المهتمة بتطوير الأنظمة القانونية فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تهدف إلى أن تكون مرجع للمستثمرين الأجانب الذين يرغبون في دخول السوق السعودية.

**المنهج المستخدم**

تحديد المشكلة وإيجاد الحلول المناسبة لها عن طريق المنهج الاستقرائي والمقارن.

**أهم النتائج التي توصلت إليها الرسالة**

تُختتم هذه الرسالة بتقسيم التوصيات إلى ثلاثة أقسام هي:
**(1) الإصلاحات التشريعية** وتتمثل في التحقق من وجود اليقينية القانونية عن طريق ضمان أن يكون التغيير من إطار قانوني قديم إلى إطار قانوني جديد سلسًا، التأكد من فعالية القوانين الجديدة قبل تطبيقها من خلال اخذ المشورة من أساتذة القانون وكذلك المشرعين المتميزين. ومن التوصيات رفع مستوى الاستقرار القانوني والقدرة على التنبؤ وزيادة الشفافية في المحتوى التشريعي وفي إجراءات سن القوانين من خلال إعتماد تشريعات تجارية دولية يمكن التعرف عليها وتتوافق مع المعايير الدولية، وكذلك الإعلان عن جدول زمني للمراجعات التشريعية المنتظمة التي من شأنها تحسين إمكانية التنبؤ بالمراجعات التشريعية. ومن التوصيات ايضا الحد من سلطة الهيئة العامة للاستثمار الأجنبي التنفيذية وإنشاء وزارة متخصصة بالاستثمار وتفويضها بهذه السلطة من أجل ضمان إمكانية التنبؤ والاستقرار.

**(2) الإصلاحات القضائية** تتمثل في إصدار مبادى إلزامية لزيادة الشفافية في كل من تسوية المنازعات وكذلك الإجراءات القضائية. وتعتبر السوابق القضائية عاملاً مكملاً من أجل تحديد إمكانية التنبؤ وكذلك اتساق الأحكام القضائية. كذلك التوصية بإنشاء سلطة تشريعية مستقلة تكون مسؤولة عن تدوين الأحكام الشرعية. ومن التوصيات القضائية ايضا هو إنشاء محاكم خاصة بالاستثمار.
**(3) إصلاحات عامة** تتمثل بوجود ربط بين الأجهزة الحكومية والجهات ذات العلاقة لتخفيف التعقيدات الإدارية والبيرُقراطية وتحقيق الاستقرار للمستثمرين ويكون ذلك بالتحول من عمليات النسخ الورقي إلى خدمات الحكومة الإلكترونية. من خلال القيام بذلك ، سوف يسرع من العمليات البيروقراطية ويزيد من النزاهة. كذلك الدخول في معاهدات الاستثمار الثنائية والجماعية، بشرط واحد وهو أن تكون القوانين متوافقة مع المواد الواردة في معاهدات الاستثمار.

**علاقة الرسالة بالتخصص**

الرسالة تتعلق بالأنظمة المتعلقة بالاستثمار بشكل عام وأنظمة الاستثمار الأجنبي بشكل خاص، وعن أفضل الممارسات والوسائل لتسوية النزاع. وهذا التخصص يندرج تحت القانون التجاري وهو أحد فروع القانون الخاص.

**الخلاصة**

تركز المملكة العربية السعودية على تنويع أنشطتها الاقتصادية لتكون "قوة استثمارية عالمية" وأحد هذه الأنشطة هو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. تهدف هذه الرسالة إلى قياس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحالية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية ومدى فعاليتها في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030. لتحديد مدى فعالية هذه القوانين، هذا يتطلب عمل تحقيق وتحليل شامل عن النظام القانوني من خلال النظر في العديد من النظريات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر بدايةً. حيث أن النظام القانوني وفاعليته في الدولة المضيفة يعتبر عاملاً مهمًا بالنسبة للمستثمرين الأجانب. والسبب وراء ذلك هو أن المستثمرين الأجانب يستمدون ثقتهم من خلال تحقيق ما يسمى باليقينية القانونية. وتتحقق اليقينية القانونية بوضوح القوانين وسهولة الوصول لها، قوة القوانين من حيث إلزاميتها وتطبيقها على الجميع.
كما تقوم هذه الرسالة بعمل تحليل شامل لنظام الاستثمار الأجنبي في السعودية ومدى توافقه وفعاليته مع إرشادات المنظمات الدولية والاتفاقيات التي تكون المملكة طرفا فيها. بالإضافة إلى ذلك، تقدم هذه الرسالة مساهمة مميزة في الأساليب البديلة لتسوية المنازعات وكيفية امتثال المملكة لإنفاذ قرارات التحكيم الأجنبية في السعودية.